

MAGNITUDE AND TRENDS OF MIGRATION BETWEEN THE ADMINISTRATIVE REGIONS OF SAUDI ARABIA

(Received: 28.1.2004)

By
M.S. Al-Sakran and S.E. Muneer

*Agriculture Extension and Rural Sociology Department, College of
Agriculture, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia*

ABSTRACT

Migration is considered one of the important causes of changes in population size and geographical distribution in countries that are witnessing industrial development. Migration also influences the demographic, socioeconomic and cultural characteristics of the population. Changes in age, sex, economic and occupational composition are partially attributed to migration.

Migration has special importance in the Gulf countries where the urban growth in these countries is related primarily to external and secondly to internal migration and to a lesser extent to natural population growth. In Saudi Arabia, migration plays an important role in the distribution of the population among the different administrative regions. A study conducted by the General Statistics Department in 1999 revealed that 12.5% of the Saudi population resides in regions other than those in which they were born and consequently they can be considered as migrants. The high rate of geographic mobility has resulted in great variation in the population growth rate in the different regions. According to some studies, the overall annual population growth rate in Saudi Arabia is 4.9%, but it reached more than 6% in the Riyadh and the Eastern regions and less than 4.9% in Asser, Al Bahaa, Hail and the Northern Boarder regions by determining the different rates of migration for each administrative region.

Data from the demographic survey conducted by the General Statistics

Administration in 1999 was used and the different rates of migration are determined according to the place of birth and present residence method. The results indicated that the regions that are receiving the highest absolute numbers of in-migrants in a descending order are Riyadh, Makah Al Mukuramah and the Eastern region with in-migration rates that reached 16.98%, 9.4% and 13.74%, respectively. On the other hand, the regions with high out-migration rates are Al Bahaa, Haiel, and Jazan where it reached 36.8% in Al Bahaa, 20.2% in Haiel, and 18.9% in Jazan.

Key words: causes of migration, employment opportunities, imbalanced development, impacts of rural-urban migration, income, internal migration, rural-urban migration, Saudi Arabia, social services.

حجم و اتجاهات الهجرة بين المناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية*

محمد بن سليمان السكران و صديق الطيب منير

قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي - كلية الزراعة - جامعة الملك سعود -
الرياض - المملكة العربية السعودية

ملخص

تعتبر الهجرة من أهم أسباب تغير عدد السكان وتوزيعهم بين المناطق والأقاليم المختلفة خاصة في الدول التي أخذت بأسباب التنمية الصناعية. كذلك تؤثر الهجرة في خصائص السكان الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. و للهجرة أهمية خاصة في دول الخليج العربي حيث أن نمو المدن في هذه الدول مرتبط بالهجرة الخارجية أولاً ثم الهجرة الداخلية أكثر من ارتباطه بالنمو الطبيعي لسكان المدن الأصليين.

تلعب الهجرة دوراً هاماً في توزيع السكان بين مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة حيث أوضحت بعض الدراسات أن حوالي ١٢,٥% من سكان

* الدراسة ممولة من قبل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (مشروع ع س - ٣ - ١٠)

المملكة يقيمون في مناطق غير التي ولدوا بها وبالتالي يمكن أن يصنفوا كمهاجرين إلى تلك المناطق. نتج عن ذلك تباين واضح بين مناطق المملكة الإدارية في معدلات النمو السكاني حيث أوضحت بعض الدراسات عن التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية ومعدلات نموهم خلال الفترة ١٣٩٤-١٤١٣ هـ أن معدل النمو السنوي للسكان خلال هذه الفترة كان ٤,٩% إلا أنه وصل إلى أكثر من ٦% في مناطق الشرقية والرياض وكان أكثر من المعدل العام أيضاً في مناطق مكة المكرمة والجوف وتبوك ولكنه كان أقل من المعدل العام في مناطق الباحة وعسير وحائل والحدود الشمالية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الهجرة الداخلية بين المناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية وذلك من خلال تقدير معدلات الهجرة المختلفة للمناطق الإدارية.

استخدمت بيانات المسح الديموغرافي الذي أجرته مصلحة الإحصاءات العامة عام ١٩٩٩م و قدرت معدلات الهجرة وفقاً لطريقة محل الميلاد والإقامة الحالية. أوضحت الدراسة أن أكثر المناطق جذباً للمهاجرين من حيث العدد المطلوق هي بالترتيب منطقة الرياض، ومنطقة مكة المكرمة، والمنطقة الشرقية بمعدلات هجرة وافدة بلغت ١٦,٩٨%، و ٩,٤%، و ١٣,٧٤% على التوالي. وفي الجانب الآخر فإن أكثر المناطق طرداً للسكان هي الباحة، وحائل، و جازان حيث بلغت معدلات الهجرة المغادرة منها ٣٦,٨%، و ٢٠,٢%، و ١٨,٩% على التوالي.

١. مقدمة

تعد الهجرة من أهم مصادر التغير السكاني من حيث حجم وتوزيع السكان بين المناطق والأقاليم المختلفة خاصة في الدول التي أخذت بأسباب التنمية الصناعية. كذلك تؤثر الهجرة في خصائص السكان الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث يعد التغير في التركيب العمري والنوعي والتركيب الاقتصادي والتعليمي من النتائج الهامة والمباشرة للهجرة من أي إقليم أو إليه. و على المستوى الفردي فالهجرة تؤثر على ثقافة المهاجر و روابطه الاجتماعية و مستوى معيشته و دوره في المجتمع (أبو عيانة، ١٩٨٦؛ الخريف، ٢٠٠٣). وللهجرة أهمية خاصة في دول الخليج حيث أوضحت بعض الدراسات أن نمو المدن في هذه الدول مرتبط بعلاقة طردية مع الهجرة الخارجية أولاً ثم الهجرة الداخلية أكثر من ارتباطه بالنمو الطبيعي لسكان المدن الأصليين (القطب، ١٩٧٩). تلعب الهجرة دوراً مهماً في توزيع السكان بين مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن حوالي ١٢,٥% من سكان المملكة يقيمون في مناطق غير تلك التي ولدوا بها وبالتالي يمكن أن يصنفوا كمهاجرين إلى تلك المناطق حسب طريقة مكان الميلاد والإقامة لتقدير حجم

الهجرة (مصلحة الإحصاءات العامة، ١٩٩٩). ونتج عن ذلك تبايناً واضحاً بين مناطق المملكة الإدارية في معدلات النمو السكاني مما أدى إلى نمو المدن والمراكز الحضرية الكبيرة على حساب القرى والمدن الصغيرة. و في هذا الإطار أبانت دراسة أجراها الخريف (١٤١٨هـ) عن التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية ومعدلات نموهم خلال الفترة ١٣٩٤-١٤١٣هـ أن معدل النمو السنوي لسكان المملكة خلال هذه الفترة كان ٤,٩ % إلا أنه وصل إلى أكثر من ٦ % في مناطق الشرقية والرياض وكان أكثر من المعدل العام أيضاً في مناطق مكة المكرمة والجوف وتبوك ولكنه كان أقل من المعدل العام في مناطق الباحة وعسير وحائل والحدود الشمالية.

تأتي أهمية دراسة أبعاد وخصائص واتجاهات الهجرة الداخلية من أهمية الآثار والنتائج الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية و السلبية التي تحدث في كل من المجتمع المرسل و المستقبل. و هذه الآثار تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر و كذلك في المجتمع نفسه ربما تختلف و تتغير طبيعتها من فترة لفترة أخرى بناءً على المرحلة والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع. ففي بعض المجتمعات قد ينجم عن الهجرة توازن لقوى العمل في كل من المجتمع المرسل و المستقبل حيث تسد احتياجات المجتمع المستقبل من فئات مهنية معينة قد تكون زائدة عن حاجة المجتمع المرسل. وفي المقابل أيضاً قد تترتب على الهجرة نتائج سلبية في المجتمع المستقبل مثل زيادة الضغط على البيئة والخدمات (الإسكان، التعليم، الخدمات الصحية، وسائل النقل) وعدم توفر فرص العمل الكافية للمهاجرين خاصة إذا لم تكن لديهم الخبرة والتأهيل الذي يتطلبه سوق العمل في البيئة الجديدة. وفي المجتمعات المرسلة أيضاً قد تظهر بعض الآثار السلبية للهجرة مثل نقص القوة العاملة واختلال التركيب العمري والنوعي بسبب ظاهرة الانتقاء العمري والنوعي و التعليمي للهجرة.

لهذا ونسبة الدور الكبير والهام الذي تلعبه الهجرة في التوزيع الجغرافي للسكان بين المناطق الإدارية و ما لذلك من تأثير على السمات و العمليات السكانية مثل التركيب النوعي والعمري و الاقتصادي ومعدلات الخصوبة والنمو السكاني الطبيعي والكلبي، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى دراسة حجم و اتجاهات الهجرة بين مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة بهدف توفير بيانات دقيقة تساعد القائمين على أمر التنمية بصورة عامة والتنمية الاجتماعية بصورة خاصة على اتخاذ القرارات المناسبة و التخطيط السليم للتنمية في الحاضر والمستقبل.

١-١- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير حجم الهجرة الداخلية بين المناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية و معرفة اتجاهاتها وذلك من خلال:

١. تقدير معدل الهجرة الوافدة، والمغادرة، و الصافية، والكلية في المناطق الإدارية المختلفة.
٢. تحليل اتجاهات الهجرة الداخلية بالمملكة العربية السعودية و ذلك من خلال تحديد أماكن مقصد الهجرة المغادرة من كل منطقة إدارية.

١-٢- الإطار النظري و الدراسات السابقة

تعرف الهجرة بأنها عملية انتقال أو تغير دائم أو شبه دائم في مكان إقامة فرد أو جماعة من مجتمع أو منطقة اعتادوا على الإقامة فيها (تعرف بمنطقة أو مجتمع المنشأ) إلى مجتمع أو منطقة أخرى (تعرف بمنطقة أو مجتمع المقصد) (القصير، ١٩٩٢؛ الخريف، ٢٠٠٣). إذا كانت كل من منطقتي المنشأ و المقصد داخل حدود الدولة الواحدة فتعرف الهجرة بالهجرة الداخلية. أما إذا كانت منطقتي المنشأ و المقصد في دولتين مختلفتين فتعرف الهجرة بالهجرة الخارجية. وللحجرة الداخلية أنواع عديدة من أبرزها: الهجرة من الريف إلى الحضر، والهجرة نحو المناطق الزراعية، و الهجرة من مزرعة إلى مزرعة أو من الريف إلى الريف، و الهجرة من منطقة إدارية إلى منطقة إدارية، و الهجرة الموسمية و الهجرة العائدة وهي العودة إلى الريف لمن سبق لهم الهجرة منه (الخريجي و الجوهري، ١٩٨٠؛ الجرجور، ١٩٨٠؛ القصير، ١٩٩٢). أما سعد (١٩٨٠) فيرى أن الهجرة الداخلية تتخذ الأشكال التالية: حركة الرحل، الهجرة القائمة على عقود العمل، الهجرة من المناطق التقليدية إلى المناطق الحديثة و الهجرة المؤقتة و الموسمية. و في تقسيم آخر يرى عطوى (١٩٩٣) أن للهجرة الداخلية تيارين رئيسيين هما: الهجرة الداخلية نحو المناطق الزراعية و الهجرة الداخلية من الريف نحو المدن.

هنالك أكثر من إطار نظري لتفسير ظاهرة الهجرة من خلال إبراز دوافعها في شكل نظريات وقوانين عامة. تعتبر مساهمة Ravenstein في أواخر القرن التاسع عشر (١٨٨٩م) و المتمثلة فيما أسماه بقوانين الهجرة (Laws of Migration) من أبرز وأهم المحاولات لإيجاد إطار نظري لتفسير ظاهرة الهجرة كعملية سكانية (Schwarzweiler and Mullan, 1998). و تتمثل قوانين Ravenstein كما أبرزها الخريف (٢٠٠٣: ٣٧٣-٣٧٤) في:

١. لا تهاجر الغالبية العظمى من المهاجرين إلا مسافات قصيرة. و في هذه الملاحظة ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الهجرة من جهة و المسافة من جهة أخرى.
٢. تتم الهجرة إلى مراكز التجارة والصناعة الكبرى على خطوات. و يطلق على هذه الظاهرة الهجرة بالخطوات (Stepwise migration). و يقصد بذلك أن يقوم الشخص بالانتقال من قرية صغيرة إلى مدينة صغيرة أو مدينة متوسطة تكون في الغالب على مقربة من القرية ثم يقوم بعد مضي بعض

- الوقت بالهجرة إلى إحدى المدن الكبرى.
٣. النساء يسيطرن عددياً في الهجرات قصيرة المسافة، أي أنهن أكثر ميلاً للهجرة من الرجال.
 ٤. الدوافع الاقتصادية هي أهم دوافع الهجرة.
 ٥. يتجه المهاجرون لمسافات طويلة إلى مراكز التجارة و الصناعة الكبرى، بمعنى أن المهاجرين مسافات طويلة لا يمكن أن يتجهوا إلى مراكز عمرانية صغيرة وإنما يذهبون إلى مراكز كبيرة و معروفة تتوافر بها فرص العمل.
 ٦. سكان المدن أقل ميلاً للهجرة من سكان المناطق الريفية.
 ٧. كلما ارتفع مستوى التصنيع أو الصناعة ازدادت التحركات السكانية.
- وبشكل عام يرى Ravenstein أن الهجرة تكون نتيجة لقرار منطقي وعقلاني من جانب المهاجرين بهدف إلى تحسين أحوالهم الاقتصادية ونابع من معرفتهم التامة بالخيارات المتاحة لهم ومزيج من عوامل الطرد والجذب في كل من المنطقة المرسله والمستقبله. وتتمثل أهم عوامل الطرد كما أبرزها Bouge (1969) و العمودي (١٩٩٤) في:
١. نضوب أو تدهور الموارد المحلية أو انخفاض قيمتها أو انخفاض الطلب على السلع والخدمات التي يمثل إنتاجها النشاط الاقتصادي ومصدر الدخل الرئيسي في المجتمع.
 ٢. البطالة بسبب ركود اقتصادي أو تغير تكنولوجي
 ٣. التمييز ضد فئة اجتماعية معينة (Discrimination) بسبب الاختلافات العرقية أو الدينية أو السياسية
 ٤. الاغتراب عن المجتمع (Alienation) وعدم الرضا عن قيمه و ثقافته
 ٥. قلة أو ندرة فرص الحراك الاجتماعي
 ٦. الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والتي عادة ما تسبب هجرة ونزوحاً جماعياً أما أهم عوامل الجذب فتتمثل في:
١. وجود فرص عمل أو دخل في مكان المقصد أفضل مما هو متاح في مكان المنشأ
 ٢. وجود فرص تعليمية أو تدريبية أفضل للمهاجر أو أحد أفراد أسرته في مكان المقصد
 ٣. وجود عوامل بيئية مفضلة مثل الطقس المعتدل و عدم تلوث البيئة
 ٤. وجود مستوى معيشة (إسكان، مرافق وخدمات عامة، الخ...) في منطقة المقصد أفضل من منطقة المنشأ.
- تعتبر مساهمة إفرنت لي (Evertt Lee) في عام ١٩٦٦م والتي ترجع معدلات الهجرة المرتفعة لوجود تباين بين المنطقة المرسله والمستقبله للهجرة من حيث الموارد ولعدم وجود موانع أو عقبات لحركة السكان بين المنطقتين وللتقدم والتطور التقني إضافة هامة لنظرية الطرد والجذب للهجرة (Schwarzeweller and Mullan, 1998). كذلك أضاف Lee أن احتمالات رجوع المهاجرين إلى

مواطنهم الأصلي و درجة انتقائية الهجرة نقل كلما كانت الهجرة بسبب العوامل الطاردة أكثر مما هي بسبب العوامل الجاذبة.

ازداد خلال النصف الثاني من القرن العشرين الاهتمام ببحوث الهجرة المتعلقة بالجوانب النظرية وبصفة خاصة بتطوير نماذج تطبيقية لإيضاح وتحليل دور الهجرة في الحد من أو تفاقم المشاكل الاجتماعية وزعزعة الأوضاع السائدة وإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية. وفي هذا الإطار عضدت الكثير من الدراسات نظرية "الطرد والجذب" حيث أوضحت أهمية العوامل والدوافع الاقتصادية في اتخاذ قرار الهجرة والذي يعتبر استجابة لعدم التوازن في توزيع الموارد الطبيعية والمالية بين المناطق المختلفة الأمر الذي عادة ما ينعكس في شكل تفاوت وتباين واضح وكبير في الأجور ومستويات الدخل (Harris and Todaro, 1970; Wood, 1981). عليه فلإن تعظيم الدخل يعتبر هو الدافع الأساسي للهجرة وبالتالي يمكن حساب صافي العائد الاقتصادي المتوقع من الهجرة واستخدامه للتنبؤ باحتمالات الهجرة.

في الجانب الأخر يرى بعض الباحثين أن تعظيم المنفعة الاقتصادية للأفراد وحده ليس كافياً لاتخاذ قرار الهجرة وإنما يكون مقروناً بتحول وتفاعل النظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يلعب دوراً هاماً في الحراك الجغرافي للقوة العاملة (Massey, 1990). لذا فإن العوامل والدوافع الفردية تتفاعل وتتداخل مع عوامل البنية الاقتصادية والاجتماعية لتحدد أنماط واتجاهات الهجرة، إذ يتخذ الأفراد قرار الهجرة لتعظيم العائد منها أخذين في الاعتبار الواقع الاقتصادي والاجتماعي لكل من منطقتهم الأصلية والمنطقة التي يريدون الهجرة إليها والذي يحدد فرص العمل ومستوى الدخل المتوقع (Massey, 1990; Goldscheider, 1992)

يعتبر ظهور الهجرة المعاكسة (Turnaround Migration) من المدن الكبيرة إلى المدن المتوسطة والصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقدي السبعينات والتسعينات تأكيداً وتعصيماً لنظرية الطرد والجذب وأن اتجاهات الهجرة الداخلية تعكس التحولات في العملية الإنتاجية والأدوار الاقتصادية للمناطق المختلفة على مستوى القطر الواحد حيث أوضحت الدراسات أن المدن الصغيرة الجاذبة للهجرة المعاكسة هي تلك التي وجهت بصورة ناجحة اقتصادها لتنمية كل من قطاع الخدمات والتكنولوجيا المتقدمة والأنشطة الترفيهية والتي خلقت بدورها العديد من فرص العمل (Fugitt and Beale, 1996; Frey, 1990; Frey and Johnson, 1998; Frey and Liaw, 1998). كذلك لعبت عوامل الطرد في المدن الكبيرة و المتمثلة في التلوث البيئي وارتفاع معدلات الجريمة دوراً هاماً في ظهور الهجرة المعاكسة إلى المدن الصغيرة والمتوسطة التي شهدت انتعاشاً اقتصادياً إضافة إلى تميزها ببيئة نقية ومعدلات جريمة منخفضة.

١-٣- الهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية

يتميز المجتمع السعودي بنسبة تحضر مرتفعة حيث تشير الدراسات إلى أن نسبة سكان المدن كانت في عام ١٩٧٠ (١٧,٨%) ثم ارتفعت إلى ٤٧%، ٧٠% (الحماد، ١٩٨٦؛ شتا، ١٩٨٥؛ المطري، ١٩٩٨). كذلك يتميز المجتمع السعودي بمعدلات هجرة داخلية مرتفعة حيث أوضحت بعض الدراسات أن ١٢,٥% من السكان السعوديين يقيمون في مناطق غير التي ولدوا بها وأن ٢,٩% من السكان اختلف مكان إقامتهم الحالي عن مكان إقامتهم قبل سنة. وتعتبر الهجرة من المدن الصغيرة والقرى للمدن الكبيرة هي النمط والاتجاه السائد للهجرة في المملكة العربية السعودية (عيسى، ١٩٩٣؛ القطب، ١٩٧٩؛ السكران، ١٩٩٦؛ مصلحة الإحصاءات العامة، ١٩٩٩).

و تتمثل أهم أسباب الهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية في الآتي:
أ. توفر فرص العمل و ارتفاع الدخل في المدن الكبيرة نتيجة لتركز النهضة الصناعية. تشير العديد من الدراسات أن العوامل الاقتصادية المتمثلة في البحث عن العمل و زيادة الدخل هي أهم أسباب الهجرة الريفية - الحضرية في المملكة العربية السعودية. و في هذا الإطار أشارت الدراسة التي أجراها العريشي (٢٠٠٢) عن الهجرة الريفية إلى مدينة صامطة بمنطقة جازان أن ٥٦,٢% من المهاجرين كان دافعهم للهجرة هو البحث عن العمل و زيادة الدخل. كذلك ذكر العريشي (٢٠٠٢) أن الدراسة التي أجراها الشمالي في عام ١٩٩٨م عن التكيف الاقتصادي للمهاجرين الريفيين في مدينة الطائف أوضحت أن ٨٠% منهم كانوا يعملون بالزراعة و الرعي و بعد الهجرة أصبح حوالي ٦٦,٧% منهم يعملون في وظائف حكومية و أشار جميعهم إلى أن أوضاعهم المعيشية تحسنت بعد الهجرة. أيضاً أوضحت دراسة حديثة أجرتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤٢٢ هـ) أن ٧٧% من المهاجرين إلى مدينة الرياض خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة كان دافعهم البحث عن العمل.

ب- توفر الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم.. الخ) و وسائل الترفيه و الحياة العصرية. تشير معظم الدراسات التي أجريت عن أسباب الهجرة الريفية - الحضرية في المملكة العربية السعودية إلى أن الحصول على الخدمات الاجتماعية يأتي في المرتبة الثانية بعد البحث عن العمل و الدخل الأفضل. و في هذا الخصوص، أوضح العريشي (٢٠٠٢) أن الحصول على التعليم و الخدمات الصحية و خدمات الكهرباء و الماء هو السبب الثاني للهجرة الريفية إلى مدينة صامطة بمنطقة جازان حيث ذكر ذلك ٣٩,٥% من المستجوبين. و من حيث الآثار الناجمة عن الهجرة في المملكة العربية السعودية

أوضحت الدراسات التي أجراها مركز أبحاث الجريمة و الهيئة العليا لتطوير الرياض أن السمات الديمغرافية للمهاجرين السعوديين تختلف عن السمات الديمغرافية للمجتمع السعودي حيث تقل الأمية بين المهاجرين و تزداد نسبة الذكور الأمر الذي يؤكد انتقائية ظاهرة الهجرة في المجتمع السعودي كما هو الحال في معظم المجتمعات. كذلك تتميز الأسر المهاجرة بصغر الحجم و تدنى مستوى الدخل مقارنة بالأسر غير المهاجرة (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ١٤٢٢هـ).

٤-١- منهج البحث

لدراسة وتحليل الهجرة الداخلية بين المناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية تم استخدام بيانات البحث الديمغرافي الذي أجرته مصلحة الإحصاءات العامة عام ١٩٩٩م حيث استخدمت طريقة محل الميلاد و الإقامة الحالية لتقدير معدلات تيارات الهجرة و حركة السكان بين المناطق المختلفة و ذلك وفقاً لمعادلة قياس التدفق الحركي للسكان بين المناطق (الشلفاوي، د.ت.) التالية:

$$R_{ij} = \frac{M_{ij} \times 100}{P_i}$$

حيث أن:

R_{ij} = معدل التدفق (الهجرة) السكاني من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ي)

M_{ij} = السكان الذين ولدوا في المنطقة (ج) و يقيمون في المنطقة (ي)

P_i = سكان المنطقة (ي)

٢. النتائج و المناقشة

يتضح من الجدول (١) أن أكثر المناطق جذباً للمهاجرين من حيث العدد المطلق هي بالترتيب الرياض، و مكة المكرمة، و المنطقة الشرقية حيث بلغت معدلات الهجرة الوافدة في هذه المناطق ١٦,٩٨%، و ٩,٤%، و ١٣,٧٤% على التوالي. و اتساقاً مع ذلك فإن هذه المناطق هي الأقل طرداً للمواطنين حيث تميزت بأقل معدلات شجرة مغادرة. أما بالنسبة لمعدل الهجرة الصافية و الذي يمثل التأثير الحقيقي للهجرة على معدل النمو السكاني في المناطق المختلفة فإن منطقة الرياض و المنطقة الشرقية تأتيان في المرتبتين الأولى و الثانية و بمعدلات بلغت ١٠,٣٤% و ٨,٥٣% على التوالي بينما تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الخامسة بين مناطق المملكة الثلاثة عشر بمعدل قدره ١,٧١%. و في الجانب الآخر فإن أقل المناطق جذباً للمهاجرين من حيث العدد المطلق هي بالترتيب أبها، و جازان، و حائل وبلغت معدلات الهجرة الوافدة في هذه المناطق ٥,٧٦%، و ٢,٤٥%،

٥,٩٣% على التوالي. أيضاً تميزت هذه المناطق بمعدلات هجرة مغادرة مرتفعة جداً بلغت ٣٦,٨% في الباحة، و٢٠,٢% في حائل، و ١٨,٩% في جازان. أما بالنسبة لمعدلات الهجرة الصافية فإن هذه المناطق تميزت بأعلى معدلات هجرة صافية سالبة وبالتالي تعتبر أكثر المناطق التي أثرت الهجرة سلباً على نموها السكاني. ومن السمات الهامة للهجرة الداخلية بالمملكة العربية السعودية التي يعكسها الجدول (١) ارتفاع معدلات الهجرة الكلية في كل المناطق حيث كان أداها ١٧,١% في مكة المكرمة وأعلىها ٤٤,٩٦% في الحدود الشمالية. هذه النتائج تعضد فروض نظرية الطرد والجذب لتفسير ظاهرة الهجرة وتتفق مع كثير من نتائج بحوث الهجرة التطبيقية التي أظهرت أهمية العوامل والدوافع الاقتصادية في اتخاذ قرار الهجرة والذي يعتبر تجسيدا و استجابة لعدم التوازن في مستويات التنمية وتوزيع الموارد الطبيعية والمالية بين المناطق المختلفة (Harris and Todaro, 1970; Wood, 1981). وفي هذا الإطار فإن مناطق الرياض والشرقية ومكة المكرمة توجد بها أفضل فرص العمل والاستثمار حيث توجد بمنطقة الرياض عاصمة المملكة وبها الوزارات ورئاسة معظم الدوائر الحكومية وبها مناطق صناعية وتجارية هامة.

جدول (١). الهجرة الداخلية للسعوديين بين مناطق المملكة الإدارية حسب مكان الميلاد.

الهجرة الكلية (%١٠٠)	صافي الهجرة (%١٠٠)	المهاجرين المغادرين		المهاجرين الوافدين		السكان	المنطقة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد		
٢٣,٥٨	١٠,٣٨	٦,٦	٢١٩٧٠٦	١٦,٩٨	٥٦١٧٢٥	٣٣.٧٥١٩	الرياض
١٨,٩٤	٨,٥٤	٥,٣	١١٧٣٠٩	١٣,٧٤	٣٠.٩٦٦٢	٢٢٥٣.١٧	الشرقية
٢٩,٦٢	٧,٨٢	١٠,٩	٥٢٤٩٧	١٨,٧٢	٩.٥٧٦	٤٨٣٩.٠١	تبوك
٢٨,٢٥	٥,٢٥	١١,٥	٣٦٨٤٧	١٦,٧٥	٥٣٤٦٠	٣١٩٢١٢	نجران
١٧,١٠	١,٧٠	٧,٧	٣٠٦.١٣	٩,٤٠	٣٧٤٥٥٤	٣٩٨٣٢٧١	مكة المكرمة
١٩,٣٤	٢,٨٦-	١١,١	٣٠٥٦٣	٨,٢٤	٢٢٧٨٠	٢٧٦٦.٢	الجوف
١٩,٢٢	٤,٧٨-	١٢,٠	١٣٠.٦١٣	٧,٢٢	٧٨٣٦٤	١٠.٨٥٨٣٦	المدينة المنورة
٢٤,٢٤	٨,٣٦-	١٦,٣	٢٢٨٣٠٢	٧,٩٤	١١١.٤٢	١٣٩٩.٥٢	عسير
٤٤,٩٦	٩,٢٤-	٢٧,١	٥٧٣٢١	١٧,٨٦	٣٧٨٠.٢	٢١١٦٦٥	الحدود الشمالية
٢٨,٠٦	١٣,١٣-	٢٠,٦	١٥٩٢٢٨	٧,٤٧	٥٧٧٥٠	٧٧٣١٨٢	القصيم
٢١,١٣	١٤,٢٧-	٢٠,٢	٨٨٦٤٠	٥,٩٣	٢٦.٠٥	٤٣٨٥٩١	حائل
٢١,٣٥	١٦,٤٥-	١٨,٩	١٩٠.٠٠١	٢,٤٥	٢٤٦٦٠	١٠٠.٤٨٦٤	جازان
٤٢,٥٦	٣١,٠٤-	٣٦,٨	١٥٥,٧٥٣	٥,٧٦	٢٤٤١٣	٤٢٣٥٢٩	الباحة

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة (١٩٩٩).

أما منطقة مكة المكرمة فيها بيت الله الحرام الذي يعتبر سبباً لجذب كثير من السكان إليها ليس فقط من داخل المملكة و إنما أيضاً من خارجها، إضافة لوجود مدينة جدة الميناء الرئيسي للمملكة و التي تعتبر مركزاً تجارياً هاماً على مستوى منطقة الخليج و الشرق الأوسط. أما بالنسبة للمنطقة الشرقية فتوجد بها صناعة البترول التي تستوعب أعداداً كبيرة من القوة العاملة من داخل المملكة و خارجها. و قد أشارت خطة التنمية الوطنية الخامسة في المملكة العربية السعودية إلى أن هنالك عدم توازن في التنمية بين مناطق المملكة و أن ٩٢% من مجموع الرخص الممنوحة للمصانع و المؤسسات التجارية قد احتكرتها مناطق الوسطى، و الشرقية، و الغربية. و انعكس هذا التباين بين مناطق المملكة المختلفة في النمو الاقتصادي و التنمية بشكل عام على كثير من المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية، فبينما بلغت نسبة البطالة بين السكان داخل قوة العمل ١٠,٤%، و ١٣% في منطقتي الرياض و الشرقية نجدها بلغت ١٦%، و ٢١,٤%، و ٢٤,٣% في الباحة، و جازان، و حائل على التوالي (وزارة الشؤون البلدية و القروية، ١٤٢٣هـ: أ؛ ١٤٢٣هـ: ب؛ ١٤٢٣هـ: ج؛ ١٤٢٣هـ: د؛ ١٤٢٣هـ: هـ؛ ١٤٢٣هـ: و). كذلك بلغت نسبة السكان خارج قوة العمل ٤٦% في منطقة الرياض، و ٦٤,٨% في المنطقة الشرقية، بينما بلغت ٧٢,٢%، و ٧٧,٨%، و ٧٩,١% في حائل، و جازان، و الباحة على التوالي مقارنة بالمتوسط العام في المملكة البالغ ٦٨,٨%. هذه النسبة العالية لنسبة السكان خارج القوة العاملة في الثلاث مناطق الأخيرة تعني ارتفاع نسبة الإعالة فيها و بالتالي ضالة فرص تحسين مستوي المعيشة و تدني معدلات التوفير و انحسار مساهمة القطاع الخاص في الجهود التنموية. و من المؤشرات الهامة على الفرق بين المناطق الجاذبة للسكان (الرياض، و الشرقية، و مكة المكرمة) و المناطق الطاردة للسكان (جازان، و حائل، و الباحة) في مستوى معيشة السكان، التباين في نمط السكن حيث بلغت نسبة الأسر التي تسكن في مساكن شعبية ٢٤,٤% في المنطقة الشرقية، و ٣٥,٨% في منطقة مكة المكرمة، بينما بلغت ٤٥,٨%، و ٤٩%، و ٧٨,٢% في حائل، و الباحة، و جازان على التوالي (وزارة الشؤون البلدية و القروية، ١٤٢٣هـ: أ؛ ١٤٢٣هـ: ب؛ ١٤٢٣هـ: ج؛ ١٤٢٣هـ: د؛ ١٤٢٣هـ: هـ؛ ١٤٢٣هـ: و). كذلك هنالك تباين بين المناطق الجاذبة و المناطق الطاردة و لكن بصورة أقل حدة في نسبة الأسر التي تحصل على الطاقة الكهربائية و المياه من شبكتي الكهرباء و المياه العامتين. أما بالنسبة لخدمات التعليم العام (ابتدائي، متوسط، ثانوي) و الصحة المقدمة من الدولة فإن المؤشرات الكمية توضح أنها أفضل من حيث الوفرة في المناطق الطاردة كما يعكس ذلك الجدول رقم (٢) و الذي يوضح أن معدل عدد الطلاب/المعلم في المناطق الطاردة أقل من المناطق الجاذبة في جميع مراحل التعليم العام. كذلك باستثناء منطقة جازان فإن مؤشر الخدمات الصحية المتمثل في

عدد الأفراد لكل طبيب أفضل (أقل) في المناطق الطاردة .
هذه المؤشرات يجب أن تعامل بحذر وأن لا تعتبر مؤشراً لأفضلية الخدمات الاجتماعية في المناطق الطاردة بقدر ما هي مؤشراً لتزايد الضغط على الخدمات والمرافق العامة في المناطق الجاذبة من جراء الهجرة الوافدة من المناطق الأخرى. كذلك فإن هذه المؤشرات الكمية لا تعني بالضرورة جودة الخدمات كما أن البيانات المتاحة لا تعكس مساهمة القطاع الخاص في توفير خدمات الصحة والتعليم خاصة في المناطق الجاذبة.

جدول (٢). بعض مؤشرات خدمات التعليم والصحة في بعض مناطق المملكة.

الصحة (طبيب/ نسمة)	التعليم						المنطقة
	الثانوي (تلميذ/معلم)		المتوسط (تلميذ/معلم)		الابتدائي (تلميذ/معلم)		
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
١٤٠٠	١٢,٣	١٥,٢	١١	١٣,٦	١٠,٩	١٣,٤	المملكة
١٥٠٠	١٣	١٧	١٢	١٦	١٣	١٦	الشرقية
١٥٠٠	١٢	١٥	١١	١٥	١٢	١٤	مكة المكرمة
-	١٣,٨	١٣,١	٩,٣	٩,٢	٧,٥	٨,٦	الباحة
١٣٠٠	١٢	١٢	١٠	١٠	٩	١١	حائل
١٩٠٠	١٦	١٣	١٣	١١	١١	١٢	جازان

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية (١٤٢٣هـ: ب؛ ١٤٢٣هـ: ج؛ ١٤٢٣هـ: د؛ ١٤٢٣هـ: هـ؛ ١٤٢٣هـ: و).

يوضح الجدول رقم (٣) حجم و اتجاهات التحركات السكانية بين مناطق المملكة العربية السعودية الإدارية المختلفة حيث بلغ العدد الكلي للذين اختلفت مكان إقامتهم الحالي عن مكان ميلادهم ١,٧٧٢,٧٩٣ نسمة يمثلون ١١,٤% من مجموع سكان المملكة الكلي. هنالك تركيز واضح في اتجاه الهجرة المغادرة من جميع المناطق نحو منطقة الرياض، فبينما يمثل سكان منطقة الرياض ٢١,٣% من مجموع مواطني المملكة العربية السعودية نجد أنها كانت مقصد حوالي ثلث (٣٢%) الهجرة المغادرة من المناطق الأخرى. وتأتي في المرتبة الثانية و الثالثة كمناطق مقصد للهجرة المغادرة منطقتي مكة المكرمة و المنطقة الشرقية حيث بلغت نسبة الوافدين اليهما ٢١,١% و ١٧,٥% من مجموع المهاجرين من المناطق الأخرى على التوالي. تتماشى هذه النتيجة مع وضع الرياض كمناطق تمثل أكبر مركز جذب سكاني حيث توجد بها العاصمة و أهم و أكبر المناطق و المراكز التجارية و الصناعية و الخدمية و أيضاً تتفق مع و تعضد قانون رافنستين (Ravenstein) للهجرة و الذي ينص على: (يتجه المهاجرون لمسافات طويلة

إلى مراكز التجارة والصناعة الكبرى، بمعنى أن المهاجرين مسافات طويلة لا يمكن أن يتجهوا إلى مراكز عمرانية صغيرة وإنما يذهبون إلى مراكز كبيرة و معروفة تتوفر بها فرص العمل) (الخریف، ۲۰۰۳: ۳۷۳-۳۷۴).

نجد كذلك بالنظر إلى الجدول رقم (۳) أن نتائج هذا البحث تتسق مع قانون آخر المهاجرين لا تهاجر إلا مسافات قصيرة. و في هذه الملاحظة ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الهجرة من جهة و المسافة من جهة أخرى (الخریف ۲۰۰۳: ۳۷۳-۳۷۴). و يتضح ذلك من التباين الكبير في نسبة المهاجرين الوافدين إلى منطقة الرياض من المناطق الأخرى فبينما بلغت ۵۸%، و ۵۰% من المهاجرين المغادرين من منطقة القصيم و المنطقة الشرقية على التوالي، و هي أقرب المناطق لمنطقة الرياض، نجدها بلغت فقط ۱۵,۵%، و ۱۸,۸% من المغادرين من منطقتي تبوك و الجوف على التوالي و هما من أبعد المناطق عن منطقة الرياض. كذلك نجد أن ۴۳,۵% من المهاجرين من منطقة الجوف استقروا بمنطقة الحدود الشمالية و ذلك جزئياً بسبب قربهما من بعض.

أدى هذا التركيز العالي في اتجاه المهاجرين للاستقرار بمناطق الرياض، و مكة المكرمة، و الشرقية حيث أنها استأثرت بأكثر من ثلثي (۷۰,۶%) المهاجرين من المناطق الأخرى إلى ارتفاع نسبة التمدن (urbanization) بالمملكة العربية السعودية بمعدلات عالية جداً حيث ارتفعت من ۱۷,۸% في عام ۱۹۷۰ إلى ۴۷% في عام ۱۹۸۴ ثم إلى ۷۷% في عام ۱۹۹۳ (المطري، ۱۹۹۸). و هذا يعني المعاناة من كل الآثار السالبة لمعدلات التمدن العالية من ضغط على الخدمات الاجتماعية و المرافق العامة (جدول رقم ۲) و من ثم تدهورها، و ارتفاع معدلات الجريمة، و تدهور صحة البيئة، و تلوث الهواء، و ارتفاع معدلات حوادث المرور في المدن سواء في الحاضر أو المستقبل. هذا إضافة إلى إفراغ المناطق الريفية من سكانها و ما يترتب على ذلك من نقص في القوة العاملة خاصة المدربة و بالتالي عدم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في تلك المجتمعات خاصة الزراعية منها.

ولكن في الجانب الآخر هناك آثار إيجابية لارتفاع معدلات الهجرة الداخلية بين مناطق المملكة المختلفة و تركز استقرار المهاجرين في عدد قليل من المناطق بل والمدن إذا أحسن استغلال ذلك من خلال إعداد خطط تنمية متوازنة و سياسات تشجع الهجرة المعاكسة (Turnaround migration) من المدن الكبيرة إلى المدن الصغيرة و القرى. و من أهم هذه الآثار الموجبة إضعاف الانتماءات القبلية و الجغرافية و ظهور قوة عاملة راغبة في التحرك إلى أين ما وجدت فرص عمل و دخل جيدة و هذه من أهم متطلبات الاقتصاد الحديث.

٣. الخاتمة والتوصيات

أظهرت هذه الدراسة أن هنالك معدلات هجرية داخلية عالية بين مناطق المملكة العربية السعودية الإدارية المختلفة وتعتبر مناطق الرياض، ومكة المكرمة والشرقية، و تبوك، و نجران مناطق جاذبة للمهاجرين، بينما تعتبر بقية المناطق طاردة للسكان. هنالك تركيز واضح في اتجاه الهجرة المغادرة من جميع المناطق نحو منطقة الرياض، حيث نجد أنها كانت مقصد حوالي ثلث (٣٢%) الهجرة المغادرة من المناطق الأخرى. و تأتي في المرتبتين الثانية و الثالثة كمناطق مقصد للهجرة المغادرة منطقتي مكة المكرمة و المنطقة الشرقية حيث بلغت نسبة الوافدين إليهما ٢١,١% و ١٧,٥% من مجموع المهاجرين من المناطق الأخرى على التوالي. و في الجانب الأخر فإن أكثر المناطق طرداً للسكان هي الباحة، و جازان، و حائل حيث أنها تميزت بمعدلات هجرة مغادرة مرتفعة جداً بلغت ٣٦,٨% في الباحة، و ٢٠,٢% في حائل، و ١٨,٩% في جازان. و بتحليل اتجاهات التحركات السكانية بين مناطق المملكة العربية السعودية الإدارية المختلفة نجد أن نتائج الدراسة تتفق مع و تعضد بعض قوانين رافنستين (Ravenstein) للهجرة حيث نجد أن تحركات السكان بين المناطق الإدارية المختلفة إما كانت من مناطق طاردة الى مدن ومراكز صناعية و تجارية كبيرة تتوفر بها فرص العمل أو بين مناطق قريبة من بعضها البعض. توصي الدراسة بضرورة إعداد خطط تنمية متوازنة و اتباع سياسات تشجع الهجرة المعاكسة (Turnaround migration) من المدن الكبيرة إلى المدن الصغيرة و القرى و ذلك للحد من ارتفاع نسبة التمدن (urbanization) بالمملكة العربية السعودية و ما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار سلبية.

٤. المراجع

- أبو عيانة، فتحي محمد (١٩٨٦). جغرافية السكان. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- الجرجور، توفيق (١٩٨٠). الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري. دمشق: مطبعة وزارة الثقافة و الإرشاد القومي.
- الحمد، عبد الله محمد (١٩٨٦). "نشأة المدن ونموها ومشكلاتها في المملكة العربية السعودية". في إصدار المعهد العربي لإنماء المدن، الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي: أسبابها، مشكلاتها، مستقبلها، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.
- الخريجي، عبد الله و الجوهري، محمد (١٩٨٠). مقدمة في علم السكان : الجزء

- الثاني: الهجرة. جدة: دار الشروق للتوزيع.
الخریف، رشود محمد (١٤١٨). "التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية
السعودية ومعدلات نموهم خلال الفترة ١٣٩٤ - ١٤١٣ هـ" رسائل
جغرافية، رقم ٢١١.
الخریف، رشود محمد (٢٠٠٣). السكان: المفاهيم والأساليب و التطبيقات.
الرياض.
السكران، محمد سليمان (١٩٩٦). "دوافع ونتائج نزوح بعض الأسر الريفية إلى
مدينة الرياض"، مجلة الأزهر للبحوث الزراعية (٢٣): ٣٤٥-٣٦٩.
المطري، السيد خالد (١٩٩٨). سكان المملكة العربية السعودية. جدة: الدار
السعودية للنشر و التوزيع.
الشلقافي، مصطفى (بدون تاريخ). طرق التحليل الديموجرافي. مطبوعات
جامعة الكويت.
العمودي، نور محمد أبوبكر باقادر (١٩٩٤). الهجرة الحضرية: دراسة في تكيف
المهاجرين إلى مدينة جدة. بيروت: دار المنتخب العربي للدراسات
والنشر و التوزيع.
العريشي، علي بن محمد شيان (٢٠٠٢). "الهجرة الريفية إلى المدن داخل منطقة
جازان دوافعها و آثارها على الواقع الريفي الحضري: دراسة تطبيقية
على مدينة صامطة". بحث قدم للندوة الجغرافية السابعة و التي عقدت
بجامعة الإمام محمد بن سعود.
القصير، عبد القادر (١٩٩٢). الهجرة من الريف إلى المدن: دراسة ميدانية
اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب. بيروت: دار
النهضة العربية للطباعة و النشر.
القطب، إسحاق يعقوب (١٩٧٩). اتجاهات التحضر في الوطن العربي، الكويت:
مؤسسة دار الكتب للنشر و التوزيع.
الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤٢٢ هـ). الهجرة و النمو السكاني بمدينة
الرياض. الرياض: الهيئة العليا لتطوير الرياض
سعد، عبد الحميد محمود (١٩٨٠). المنخل المورفولوجي لدراسة المجتمع الريفي.
القاهرة: دار الثقافة و النشر.
شتا، السيد علي (١٩٨٥). دراسات في المجتمع السعودي، الإسكندرية: مؤسسة
شباب الجامعة.
عطوى، عبد الله (١٩٩٣). الإنسان و البيئة في المجتمعات البدائية و النامية و
المتطورة. بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر.
عيسى، محمد هاني أحمد (١٩٩٣). الآثار الاجتماعية للتنمية الريفية في المملكة

- العربية السعودية: جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مركز البحوث.
مصلحة الإحصاءات العامة (١٩٩٩). الخصائص السكانية في المملكة العربية
السعودية (من واقع نتائج البحث الديمغرافي ١٩٩٩). الرياض:
مصلحة الإحصاءات العامة.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية (١٤٢٣هـ: أ). استراتيجية التنمية العمرانية
لمنطقة الرياض: تقرير الأوضاع الراهنة و بدائل التنمية. الرياض:
وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية (١٤٢٣هـ: ب). استراتيجية التنمية العمرانية
لمنطقة مكة المكرمة: تقرير الأوضاع الراهنة و بدائل التنمية.
الرياض: وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية (١٤٢٣هـ: ج). استراتيجية التنمية العمرانية
لمنطقة الشرقية: تقرير الأوضاع الراهنة و بدائل التنمية. الرياض:
وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية (١٤٢٣هـ: د). استراتيجية التنمية العمرانية
لمنطقة جازان: تقرير الأوضاع الراهنة و بدائل التنمية. الرياض:
وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية (١٤٢٣هـ: هـ). استراتيجية التنمية العمرانية
لمنطقة الباحة: تقرير الأوضاع الراهنة و بدائل التنمية. الرياض:
وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية (١٤٢٣هـ: و). استراتيجية التنمية العمرانية
لمنطقة حائل: تقرير الأوضاع الراهنة و بدائل التنمية. الرياض: وزارة
الشؤون البلدية والقروية.

- Bougue D. (1969). Principles of Demography. New York: Wiley.
- Frey W.H. (1990). "Metropolitan America: Beyond the Transition".
Population Bulletin 45 (2): 32-49.
- Frey W. and Johnson K. M. (1998). "Concentrated Immigration,
Restructuring and the Selective De-concentration of the
United States Population". Chapter 5 in Migration into-Rural
- Frey W. and Liaw K. L. (1998). "Immigrant Concentration and
Domestic Migrant Disposal in Movement to Non-
metropolitan Areas White Flight". Professional Geographer
52: 215-232.

- Areas: Theories and Issues, Edited by P. J. Boyle and K. H. Halfacree. London: Wiley.
- Fuguitt G. V. and Beale C. L. (1996). "Recent Trends in Non-Metropolitan Migration: Towards a new Turnaround". *Growth and Change* 27: 156-174.
- Goldscheider C. (1992). *Migration, Population Structure, and Redistribution Policies*. Boulder (CO): Westview Press.
- Harris J. R. and Todaro M. P. (1970). "Migration, Unemployment and Development: A Two-Sector Analysis". *American Economic Review* 60 (1): 139-149.
- Massey S. (1990). "Social Structure, Household Strategies, and the Cumulative Causation of Migration" *Population Index* 56 (1): 3-26.
- Schwarzeweller Harry K. and Mullan Brendan P. (1998). *Research in Rural Sociology and Development: Focus on Migration*. Connecticut: JAI Press Inc.
- Wood C. H. (1981). "Structural Changes and Household Strategies: A Conceptual Framework for the Study of Rural Migration". *Human Organization* 40 (4): 338-344.